**326 (د-29) العدالة للشعب الفلسطيني: خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي**

**إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،**

**إذ تشير** إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، و141/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير،

**وإذ تشير أيضاً** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 14/2016 المؤرخ 18 آب/أغسطس 2016 بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

**وإذ تذكّر** بقراراتها 316 (د-28) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 و307 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 و292 (د-26) المؤرخ 19 أيار/مايو 2010، التي تؤكد على التمسك بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ودعم جهود الشعب الفلسطيني ومؤسساته لنيل هذه الحقوق على أساس قرارات الأمم المتحدة، وتكثيف الجهود لزيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها،

**وإذ تشير** إلى القرارات 640 و641 و642 الصادرة عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة في 25 و26 تموز/يوليو 2016 والتي ترحب بالجهود الرامية إلى إعلان العام 2017 السنة العالمية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي،

**وإذ تحيط علماً** بالتقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تحت بند "العدالة للشعب الفلسطيني: خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي"، وتناولت مسألة الفصل العنصري، وأسس ومنطلقات احتساب الكلفة التراكمية للاحتلال، واستراتيجية للإعلام والتواصل لمناصرة الشعب الفلسطيني[1]،

**وإذ تحيط علماً أيضاً** بمذكرة الأمين العام للأمم المتحدة التي يُحيل بها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين التقرير الذي أعدّته الأمانة التنفيذية في عام 2016 حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل[2]، ويشير إلى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي،

1- **ترحب** بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتؤكد دعمها لجهود انضمام دولة فلسطين إلى كافة المعاهدات ذات الصلة؛

---

(1) E/ESCWA/29/8, Parts I, II and III.

(2) A/71/86-E/2014/13.

2- **تدين بشدة** الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مواصلة الحصار غير القانوني لقطاع غزة والتصعيد العنيف ضد المدنيين في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، وتجدد التأكيد على ضرورة محاسبة إسرائيل على جرائمها في هذا السياق؛

3- **تعتبر** العام 2017 عاماً لتكثيف الجهود لتحقيق العدالة في فلسطين وكافة الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، كونه يصادف الذكرى الخمسين للاحتلال العسكري المباشر للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، فضلاً عن الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، والذكرى السبعين لصدور قرار تقسيم فلسطين[3]؛

4- **تنوه** بجهود الأمانة التنفيذية في مجال احتساب وتقدير الكلفة الشاملة والتراكمية للاحتلال الإسرائيلي وتؤكد على أهمية القيام بذلك من خلال منهجية علمية شاملة، إذ لا يمكن اختزال هذه الكلفة بالخسائر الاقتصادية التي تكبدّها الشعب الفلسطيني منذ عقود، بل تتعداها إلى تكاليف مركبة منها قابل للاحتساب ومنها غير قابل لذلك، خاصة الخسائر البشرية والمعنوية؛

5- **تدعو** الدول الأعضاء إلى:

(أ) تكثيف الأنشطة الرسمية الداعمة للشعب الفلسطيني في دولها ومن خلال بعثاتها الدبلوماسية، بالتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية وبالاستفادة من المواد البحثية والإعلامية التي تنتجها الأمانة التنفيذية للجنة في هذا المجال؛

(ب) السعي إلى إدراج بند حول القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام، وعن الذكرى الخمسين للاحتلال الإسرائيلي في أكبر عدد من المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية؛

(ج) السعي إلى إحياء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الأمم المتحدة وطرح قضية الفصل العنصري تجاه الشعب الفلسطيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان؛

6- **تطلب** من الأمانة التنفيذية الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته وتكثيف ذلك خلال عام 2017، وذلك عبر الوسائل التالية:

(أ) تكثيف أنشطتها حول فلسطين، وتنظيم أنشطة خاصة بالذكرى الخمسين لاحتلال الأرض الفلسطينية في عام 1967 والذكرى السبعين لصدور قرار التقسيم (القرار 181)، بهدف زيادة الوعي حول حقوق الشعب الفلسطيني ومعاناته والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، وتأمين أوسع تغطية إعلامية ممكنة لهذه الأنشطة؛

(ب) نشر نتائج الدراسة التي تجريها حول اعتبار السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني بمثابة فصل عنصري، على أوسع نطاق ممكن، من خلال تعميمها على الدول الأعضاء والمنظمات المحلية

---

(3) القرار 181 (د-2) الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

والإقليمية والدولية والمؤسسات الإعلامية ذات الصلة وتنظيم الأنشطة وإنتاج المواد الإعلامية في هذا الخصوص؛

(ج) تقديم الدعم والمساندة للحكومة الفلسطينية لتنفيذ أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، وكذلك دعم مساعي فلسطين في متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(د) بناء شراكات مع هيئات دولية وإقليمية ومحلية، وخاصة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتعزيز الأنشطة البحثية والفنية التي تهدف إلى دعم اللاجئين الفلسطينيين؛

(هـ) التنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية المعنية في سياق تطوير استراتيجية الإسكوا للإعلام والتواصل الهادفة إلى رفع مستوى الوعي في العالم حول القضية الفلسطينية وتحديات التنمية في ظل الاحتلال وانتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني وللقانون الدولي؛

(و) الاستمرار في رصد وتحليل تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومجتمعه واقتصاده وبناه التحتية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية؛

(ز) تطوير الجهود لاحتساب الأثر التراكمي والشامل للاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الشعب الفلسطيني، وفي إطار ذلك بناء الشراكات مع كافة الجهات ذات العلاقة؛

(ح) السعي إلى إنشاء وحدة خاصة تُعنى بالقضايا المتعلقة بفلسطين وشعبها، بما في ذلك رصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي، وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، ودعم المؤسسات الفلسطينية في جهودها التنموية، ومواصلة الضغط لمناصرة الشعب الفلسطيني من أجل نيل كافة حقوقه التي تكفلها قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق الدولية؛

7- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذه إلى اللجنة في دورتها الثلاثين.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016